نشرة صندوق النقد الدولي

أزمة الاقتصاد العالمي

تصويت الكونغرس الأمريكي يشكل خطوة كبيرة على مسار إصلاح الصندوق وتمويل أنشطته

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
١٨ يونيو ٢٠٠٩

- يمهد السبيل لزيادة كبيرة في تمويل الصندوق الموجه لمكافحة الأزمة الحالية
- يسمح بتوافق أفضل بين تمثيل البلدان الأعضاء ووزنها في الاقتصاد العالمي
- يعطي زخما للتحركات الرامية إلى التوسع في مساعدة الأكثر فقرا

تعطي موافقة الكونغرس الأمريكي على مجموعة من التدابير المتعلقة بصندوق النقد الدولي دفعة للتمويل الدولي الداعم لجهود مكافحة الأزمة الاقتصادية العالمية كما تشكل خطوة كبيرة على مسار إصلاح هذه المؤسسة الحكومية الدولية التي تضم ١٨٥ عضوا وتضطلع بدور محوري في توجيه المساعدات للبلدان المتضررة من الاضطرابات المالية.

وباعتماد القانون المقترح تحصل الإدارة الأمريكية على الصلاحية اللازمة محليا للمضي في عدة مجالات أساسية تؤثر على عمل صندوق النقد الدولي، ومنها:

- **زيادة التمويل المتاح لصندوق النقد الدولي** كي يساعد في معالجة الأزمة العالمية في ظل ترتيب موسع للاقتراض. وقد تعهدت الولايات المتحدة بزيادة خطها الائتماني بقيمة إضافية تصل إلى ١٠٠ مليار دولار أمريكي.
- **إصلاح تمثيل البلدان** في صندوق النقد الدولي، بما يتضمنه ذلك من تمثيل (حصص) أكبر للأسواق الصاعدة الديناميكية وتعزيز صوت ومشاركة البلدان منخفضة الدخل.
- **الموافقة على ما يسمى "التعديل الرابع"، وهو عملية تتم مرة واحدة لتخصيص حقوق السحب الخاصة**، وهي أصل احتياطي دولي أنشأه صندوق النقد الدولي في عام ١٩٦٩ ليصبح مكملا للاحتياطيات الرسمية التي تحتفظ بها البلدان الأعضاء.
- **منح الصندوق صلاحية موسعة للاستثمار** كجزء أساسي من نموذج جديد لدخل الصندوق يسمح بتمويل أنشطته ويحد من اعتماده على تحقيق عائد من الفائدة التي تسدد على القروض.

- التصويت على اقتراح ينص على قيام **الصندوق بعمليات بيع محدودة للذهب الموجود في حوزته**، بما يتسق مع الإطار المتفق عليه لنموذج الدخل الجديد.

كذلك يحث القانون على استخدام موارد الصندوق لتوفير مساعدات مالية إضافية **للبلدان منخفضة الدخل.**

التحرك الأمريكي خطوة أساسية نحو تنفيذ إصلاحات الصندوق

رحب السيد دومينيك ستراوس–كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، بالموافقة التي أصدرها الكونغرس الأمريكي. وقال في بيان أدلى به: "إنها خطوة كبيرة سوف تساعد الصندوق في جهوده المبذولة للتحرك في مواجهة الأزمة المالية العالمية وكذلك في تعزيز نظام حوكمته وعملياته. ويبرهن هذا القرار على قوة التزام الولايات المتحدة بسلامة نظام الحوكمة في الصندوق وكفاية الموارد المتوافرة لديه، وكذلك التزامها على نطاق أوسع باتباع منهج متعدد الأطراف في معالجة التحديات الاقتصادية والمالية العالمية."

وأضاف سيادته: "إنه يمثل تقدما مهما في تنفيذ الاقتراحات التي تقدم بها قادة مجموعة العشرين، والصندوق يتطلع إلى مواصلة العمل مع بلدانه الأعضاء لاستيفاء المهمة الموكولة إليه وتقديم مساعدات عاجلة وفعالة للبلدان الأعضاء في جهودها من أجل التغلب على الأزمة المالية العالمية."

ويمثل التحرك الأمريكي خطوة عنصرا حاسما في كثير من القضايا المتعلقة بإصلاح الصندوق وزيادة التمويل المتاح له. وحتى يتسنى الموافقة على عدة تدابير في هذا السياق، يجب أن يكون التصويت لصالح هذه التدابير بأغلبية ٨٥% من مجموع الأصوات، علما بأن للولايات المتحدة قوة تصويتية نسبتها ١٦,٧٧%. ويلزم الحصول على هذه الأغلبية بوجه خاص لإجراء تعديلات في اتفاقية تأسيس الصندوق (بموافقة ما لا يقل عن ثلثي الأعضاء الذين يمثلون ٨٥% على الأقل من مجموع القوة التصويتية) وإصدار قرار ببيع جانب من الذهب (حيث يتعين أن يوافق عليه المجلس التنفيذي الذي يضم ٢٤ بلدا عضوا بأغلبية لا تقل عن ٨٥% من مجموع القوة التصويتية).

وقد قام مجلس الشيوخ الأمريكي بإدراج القانون المتعلق بصندوق النقد الدولي ضمن قانون الاعتمادات التكميلية للسنة المالية ٢٠٠٩. وبعد أن توصلت لجنة التشاور المشتركة بين مسؤولي الاعتمادات من الكونغرس ومجلس الشيوخ إلى تسوية توفيقية بتاريخ ٤ يونيو الجاري، أقر الكونغرس بتاريخ ١٦ يونيو ومجلس الشيوخ بتاريخ ١٨ يونيو قانون الاعتمادات التكميلية النهائي لعام ٢٠٠٩، بما في ذلك مجموعة من التدابير المتعلقة بصندوق النقد الدولي.

زيادة موارد الصندوق لمكافحة الأزمة

في شهر إبريل الماضي أعلنت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، وهي المجموعة المسؤولة عن توجيه سياسات الصندوق، تأييدها للاقتراحات التي تدعو إلى زيادة كبيرة في موارد الصندوق المتاحة للإقراض بغية الإسهام في مكافحة الأزمة. وكانت مجموعة العشرين للبلدان الصناعية والأسواق الصاعدة قد دعت في قمة لندن التي عقدتها في الثاني من

إبريل الماضي إلى زيادة موارد الصندوق المتاحة للإقراض عما كانت عليه قبل الأزمة بمقدار ثلاثة أضعاف لتصل إلى ٧٥٠ مليار دولار أمريكي، على أن تمول هذه الزيادة في البداية من خلال المساهمات الثنائية من البلدان الأعضاء ثم عن طريق الاتفاقات الجديدة للاقتراض (NAB) في صيغتها الموسعة والأكثر مرونة، وهي اتفاقات تمثل الإطار المؤسسي الذي يتيح للصندوق الحصول بصفة عاجلة على الأموال اللازمة من حكومات البلدان أو بنوكها المركزية، إذا اقتضت الضرورة الحصول على موارد تكميلية.

وكجزء من القانون الذي تمت الموافقة عليه، أجاز الكونغرس زيادة الاعتمادات المخصصة للترتيب الائتماني القائم بين الولايات المتحدة والصندوق النقد الدولي بمقتضى الاتفاقات الجديدة للاقتراض بمقدار يصل إلى ١٠٠ مليار دولار تقريبا وفوض الخزانة الأمريكية في إصدار توجيهات للمدير التنفيذي الممثل للولايات المتحدة لدى الصندوق بالموافقة على تعديلات في الاتفاقات القائمة من أجل زيادة المشاركين فيها وجعلها أكثر مرونة عند الاستعانة بها في إدارة الأزمات المالية. وتجدر الإشارة إلى أن عدد المشاركين الحاليين في الاتفاقات الجديدة للاقتراض هو ٢٦ بلدا عضوا والمؤسسات التابعة لها.

ويستطيع الصندوق حاليا تدبير ٥٠ مليار دولار أمريكي من خلال هذه الاتفاقات، حيث تبلغ حصة الولايات المتحدة حوالي ١٠ مليار دولار. وسوف تكفل الزيادة المتوخاة في موارد الاتفاقات الجديدة للاقتراض والتي تصل إلى ٥٠٠ مليار دولار توافر الموارد التي يحتاجها الصندوق للتحرك الفعال في مواجهة الأزمة المالية واستيفاء هدفه المتمثل في توفير موارد تكميلية حال وجود ما يهدد النظام النقدي الدولي.

وقد أسهمت اليابان على نحو مستقل بخط ائتمان قيمته ١٠٠ مليار دولار لدعم موارد الصندوق، وهناك اتفاقيات مع النرويج وكندا بقيمة ٤,٥ مليار دولار و ١٠ مليار دولار، على التوالي، من المتوقع أن تدخل حيز التنفيذ في وقت قريب. وقد تعهد عدد من الحكومات الأخرى أيضا بتقديم التمويل، ومنها حكومات البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي تعهدت بمبلغ ٧٥ مليار يورو (حوالي ١٠٠ مليار دولار أمريكي) وسويسرا التي تعهدت بمبلغ ١٠ مليارات دولار. وإضافة إلى ذلك، هناك عدة بلدان، منها البرازيل والصين وروسيا، أعربت عن عزمها الاستثمار في السندات التي يصدرها الصندوق ومن ثم المساهمة في زيادة موارده، حيث تصل قيمة الفائدة المختلطة الحالية على هذه السندات إلى ٧٠ مليار دولار.

وتجري المناقشات حاليا بين المشاركين الحاليين والمحتملين في الاتفاقات الجديدة للاقتراض، ومن المتوقع صدور اقتراح رسمي في نهاية فصل الصيف بتعديل الاتفاقات والتوسع فيها حسبما صرح مسؤولون من الصندوق.

تحسين حوكمة الصندوق

وافق مجلس محافظي الصندوق في إبريل ٢٠٠٨ على قرار بشأن إصلاح نظام الحصص والأصوات في الصندوق نص على زيادات مستهدفة في حصص البلدان الأعضاء تهدف إلى زيادة تمثيل الاقتصادات الديناميكية وفق صيغة جديدة

للحصص. وتمثل حصة العضوية أهم عامل تتحدد على أساسه القوة التصويتية للبلد العضو ويؤثر على مستوى القروض التي يمكنه الحصول عليها، كما أنه المصدر الرئيس لموارد الصندوق التي تتاح للإقراض.

ويأتي إصلاح نظام الحصص في إطار جهود أوسع نطاقا لإصلاح هيكل الحوكمة في الصندوق عن طريق التأكد من أن الأوزان التصويتية تعبر بشكل أفضل عن المركز النسبي لكل بلد عضو في الاقتصاد العالمي ويراعي التغييرات التي طرأت مؤخرا على الاقتصاد العالمي. وقد صرح الكونغرس الأمريكي للمحافظ الممثل للولايات المتحدة لدى الصندوق بالموافقة على تعديلات في اتفاقية تأسيسه تتعلق بالأصوات والمشاركة. وتكفل التعديلات زيادة مقدارها ثلاثة أضعاف في الأصوات الأساسية، وإضافة مدير تنفيذي مناوب في حالة الدوائر الانتخابية التي تضم عددا كبيرا من البلدان، وهو ما سيعود بالنفع في الظروف الحالية على مجموعتي البلدان التابعتين لإفريقيا جنوب الصحراء والممثلتين بمقعدين في المجلس التنفيذي. أما زيادة الأصوات الأساسية فتضمن تعزيز مستوى تمثيل الاقتصادات الصغيرة نسبيا، كما يعمل التعديل على حماية حصة الأصوات الأساسية من الآن فصاعدا.

كذلك صرح الكونغرس للحكومة الأمريكية بالموافقة على زيادة مدفوعات حصة عضوية الولايات المتحدة في الصندوق بمبلغ يقرب من ٨ مليار دولار، وهو ما يسمح لها بالحفاظ على حصتها التصويتية الحالية بين أعضاء الصندوق والتي تبلغ حاليا ١٦,٧٧% من مجموع الأصوات.

وقد واصلت مجموعة العشرين الحث على التعجيل بإصلاح نظام حوكمة الصندوق، على أن يتضمن ذلك إصلاحات تتجاوز المجموعة التي تمت الموافقة عليها في إبريل ٢٠٠٨. واستجابة لهذا الطلب يخطط الصندوق لبدء العمل المعني بالمراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص قبل انعقاد الاجتماعات السنوية لعام ٢٠٠٩، بهدف استكمال العمل مع حلول شهر يناير ٢٠١١، أي قبل الموعد المقرر آنفا بحوالي عامين.

تخصيص حقوق السحب الخاصة

يجوز لصندوق النقد الدولي وفقا لما ورد في اتفاقية تأسيسه أن يخصص وحدات حقوق سحب خاصة ــ وهي أصول احتياطية يصدرها الصندوق ــ لبلدانه الأعضاء المشاركة في إدارته المختصة بحقوق السحب الخاصة، وذلك بالتناسب مع حصص عضوية كل منها. غير أن بعض البلدان الأعضاء التي انضمت إلى عضويته بعد عام ١٩٨١ لم تحصل على تخصيص من هذا القبيل نظرا لعدم إجراء عمليات تخصيص منذ ذلك الحين. ويهدف تعديل اتفاقية الصندوق الذي تمت الموافقة عليه في عام ١٩٩٧ إلى تصحيح هذا الوضع عن طريق تخصيص خاص لمرة واحدة. وكان التعديل المقترح قد حظي من قبل بموافقة ١٣٢ بلدا عضوا تبلغ قوتها التصويتية ٧٨% من مجموع الأصوات، ومن ثم فإن موافقة الولايات المتحدة تمهد السبيل أمام إدخال هذا النص حيز التنفيذ، إذ أن التعديل يمكن أن يحصل على موافقة الأغلبية اللازمة بنسبة ٨٥% من مجموع الأصوات. ويتيح التخصيص الخاص لوحدات السحب الخاصة ما يعادل ٣٣ مليار دولار أمريكي تشمل جميع البلدان الأعضاء، بما في ذلك حوالي ٥ مليارات دولار لأوروبا الوسطى والشرقية.

وفي مسار منفصل، يسعى الصندوق إلى إجراء تخصيص عام لوحدات حقوق السحب الخاصة بقيمة ٢٥٠ مليار دولار قبل انعقاد اجتماعاته السنوية في اسطنبول في شهر أكتوبر القادم. ومن شأن ذلك أن يتيح لبلدان الدخل المنخفض احتياطيات دولية إضافية تبلغ قيمتها ١٩ مليار دولار.

توسيع صلاحية الاستثمار

أيد مجلس محافظي الصندوق بنسبة ٩٨% من مجموع القوة التصويتية في شهر مايو من العام الماضي إجراء تعديل لتوسيع صلاحية الصندوق الاستثمارية، وهي عنصر أساسي في نموذج الدخل الجديد المقترح سوف يسمح للصندوق بتحقيق إيرادات من مصادر متنوعة، مما يجعله أقل اعتمادا على العائد من عملياته الإقراضية.

وكجزء من القانون الصادر عن الكونغرس الأمريكي، أجاز الكونغرس موافقة الولايات المتحدة على التعديل المقترح. ومن العناصر الأساسية في نموذج الدخل الجديد إنشاء صندوق وَقْف يمول عن طريق عملية بيع محدودة لبعض الذهب الموجود في حوزة الصندوق.

بيع نسبة محدودة من ذهب الصندوق

صرح الكونغرس للخزانة الأمريكية بإصدار توجيهات للمدير التنفيذي الممثل للولايات المتحدة لدى الصندوق بأن يصوت بالموافقة على بيع ما يصل إلى ١٢,٩٦ مليون أوقية من ذهب الصندوق، وهو الذهب الذي يقتنيه الصندوق منذ التعديل الثاني لاتفاقية تأسيسه في إبريل ١٩٧٨. ويمكن استخدام حصيلة هذه المبيعات في إنشاء صندوق وَقْف يستخدم في إطار تنفيذ نموذج الدخل الجديد الذي اعتمده المجلس التنفيذي في العام الماضي، إلى جانب تخفيض الإنفاق، ليضع موارد الصندوق المالية على مسار قابل للاستمرار في المدى المتوسط.

وينص الكونغرس على أن تتم هذه المبيعات وفقا للمبادئ التوجيهية التي اتفق عليها المجلس التنفيذي في إبريل ٢٠٠٨ تجنبا لأي اضطرابات في سوق الذهب العالمية. وتجدر الإشارة إلى أن الصندوق في حوزته ١٠٣,٤ مليون أوقية (٣,٢١٧ طنا متريا) من الذهب مودعة لدى جهات مكلفة بهذه المهمة، وأن هذه المبيعات سوف تقتصر على ثُمْن المجموع الكلي لحيازات الذهب.

ومن المقرر أن يبحث المجلس التنفيذي في فصل الصيف الطرائق الممكنة لتنفيذ عمليات بيع الذهب، ويمكن أن يتخذ قرارا ببيع الذهب في تلك الأثناء.

مساعدة الأكثر فقرا في العالم

كان الصندوق مباشرا في التحذير من أثر الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة على بلدان العالم النامي ودعا إلى زيادة الموارد المتاحة حتى تتمكن البلدان من التحرك لمواجهة الأزمة بشكل أفضل ــ وخاصة لحماية القطاعات ذات الأولوية

مثل الصحة والتعليم. وقد دُعِي الصندوق خلال قمة مجموعة العشرين التي عقدت في لندن في الثاني من إبريل الماضي إلى استخدام الموارد الإضافية التي تتحقق من عملية البيع المقترحة لذهب الصندوق، إلى جانب الدخل الفائض، لتوفير ٦ مليارات دولار إضافية على سبيل التمويل الميسر المرن لبلدان العالم الأكثر فقرا على مدار العامين أو الثلاثة أعوام القادمة، ما دام هذا الاستخدام لا يتعارض مع نموذج الدخل الجديد.

وقد صرح السيد ستراوس-كان للصحفيين في إيطاليا هذا الشهر بأن التمويل الإضافي قد يصل في الواقع إلى ٨ مليارات دولار تقريبا رغم ما اقترحته مجموعة العشرين من مضاعفة الإقراض الميسر ليصل إلى حوالي ٦ مليارات دولار على مدار العامين أو الثلاثة أعوام القادمة. كذلك أيد سيادته اقتراحات تقديم القروض للبلدان منخفضة الدخل بشروط أكثر تيسيرا، لا سيما أثناء الأزمة.

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: imfsurvey@imf.org

هذا المقال مترجم من *نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey)* التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/imfsurvey.

وافق الكونغرس الأمريكي على تخصيص اعتمادات تبلغ حوالي ١٠٠ مليار دولار أمريكي على سبيل التوسع في موارد اتفاقه الائتماني مع صندوق النقد الدولي (الصورة: Newscom)